

قالت وزارة العمل السعودية إن أكثر من 1.58 مليون عامل أجنبي من المخالفين للقوانين صححوا أوضاعهم منذ بداية إبريل ضمن برنامج يهدف لإصلاح سوق العمل والقضاء على العمالة غير النظامية، وفي مارس أقر مجلس الوزراء السعودي تعديلات على نظام العمل استهدفت وضع حد لتنامي ما يعرف بالعمالة "السائبة" وقضت بمنع العمل لدى غير الكفيل ومنع عمل الوافد لحسابه الخاص.

ويسعى المخالفون لنظام العمل لتعديل أوضاعهم بعدما أمر العاهل السعودي الملك عبد الله في إبريل بمنحهم مهلة ثلاثة أشهر لعمل ذلك، وتنتهى تلك المهلة فى الثالث من يوليو المقبل، وقالت الوزارة فى بيان أرسل لرويترز عبر البريد الإلكتروني "عدد المستفيدين من المهلة التصحيحية التى أمر بها الملك عبد الله بن عبد العزيز...بلغ 1.581 مليون مستفيد منذ بدء المهلة حتى الأسبوع الثامن".

وأوضح البيان أنه جرى نقل خدمات نحو 329 ألف عامل أجنبي وتغيير مهنة عدد مماثل وتجديد رخص العمل لأكثر من 926 ألفاً، وأشار البيان إلى أن قطاعى التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة تصدراً أكثر الأنشطة الاقتصادية التى نقلت إليها خدمات العمالة وذلك بواقع 51% و22% على الترتيب.

وبموجب قانون العمل السعودي يجب أن يكون لكل عامل وافد كفيل محلى لكن كثيرين يقومون بتغيير وظائفهم بعد دخول المملكة دون تغيير مهنتهم فى بطاقة الإقامة، وسمح نظام الكفالة للشركات بالتحايل على القوانين الصارمة لوزارة العمل عن طريق تسجيل الأجانب العاملين بها لدى كفيل

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 22/06/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com